واقع التحضر في مدن الضفة الغربية بين الفترة 1922 - 2010
حالة دراسية لمدن الخليل ورام الله والبيرة ونابلس

محمد الخطيب(*)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف ظاهرة التحضر في مدن الضفة الغربية؛ حيث كان للأحداث السياسية التي مرت بها تأثير على حجم المدن وأعداد السكان، بالإضافة إلى العوامل الإدارية التي تمثلت في تحول عدد من التجمعات السكانية إلى مدن، والعوامل الاقتصادية المتعلقة بالوظائف التي كانت سائدة خلال الفترات المختلفة، وما أصاب هذه الوظائف من تطور، والعوامل الاجتماعية وغيرها، كل ذلك مجتمعاً أثر في عملية التحضر في مدن الضفة الغربية. وقد ركزت الدراسة على ثلاث مدن رئيسة في الضفة الغربية، تمثل كل منها مركزاً حضرياً لباقي المدن، والبلدات، والقرى المحيطة بها، وهذه المدن هي: مدينة الخليل التي تقع في الجهة الجنوبية من الضفة الغربية، ومدينتا رام الله والبيرة باعتبارهما مدينة توأماً لما شهدتهما من تداخل عمراني وتكامل وظيفي في الآونة الأخيرة؛ حيث تقع هذه المدينة في وسط الضفة الغربية، والمدينة الثالثة هي: مدينة نابلس التي تقع في الجهة الشمالية من الضفة الغربية، وللقيام بهذا العمل رجع إلى الإحصاءات التي تناولت أعداد السكان في مدن الضفة الغربية من مصادرها المختلفة، مع الاعتماد على نتائج التعداد الشامل للسكان والمساكن في عامي 1997 و2007 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد قسم التحضر في هذه المدن على فترة قديمة وأخرى حديثة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع التطور العددي للسكان داخل المناطق الحضرية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الاستنتاجي الذي استخدم في تحليل مستقبل عملية التحضر واستنتاجه، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، من أهمها خضوع مناطق الضفة الغربية لفترات حكم مختلفة كان لها أثر على السكان الحضر وعملية التحضر؛ حيث إنها أدت – في كثير من الأحيان – دوراً

(*) دائرة الجغرافيا ودراسات المدن، كلية الآداب، جامعة القدس، فلسطين. malkhatib@arts.alquds.edu

إيجابياً وآخر سلبياً، وإن عملية التحضر في الضفة الغربية سوف تزيد بطريقة أفقية أكثر منها رأسية، وبمعنى آخر إن نسبة السكان الحضر سوف ترتفع على المستوى المكاني ولن تتركز داخل المدن، وغيرها من النتائج.

المصطلحات الأساسية: التحضر، الضفة الغربية، السكان الحضر.

مقدمة:

إن التطور الحضري الحاصل في الضفة الغربية له انعكاسات خطيرة على المدن الموجودة لسببين، الأول: قلة عدد المدن المركزية التي تشكل النظام العمراني الحضري والريفي في الضفة الغربية، والسبب الثاني: يعود إلى مشكلات مكانية تتعلق بمساحة المدن القائمة وإمكانية توسعها مستقبلاً؛ نظراً للمعوقات والمحددات الموجودة، وهذا بالطبع سوف ينعكس على مستويات الحياة داخل هذه المدن وكفاءة الخدمات المقدمة فيها، بالإضافة إلى ظهور ملامح القصور والخلل التي بدأت بالظهور على هيئة الازدحامات المرورية، ومشكلات السكن، وغيرها من المشكلات التي سوف يكون لها انعكاسات سلبية على مستقبل المدن.

وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة فهم الواقع الحالي لعملية التحضر في مدن الضفة الغربية محاولة تحديد العوامل المؤثرة فيها للتوصل إلى مؤشرات مستقبلية عن التحضر ليتم أخذها بعين الاعتبار مستقبلاً عند بناء أية خطط تنموية على مستوى التجمعات السكانية في الضفة الغربية.

مشكلة الدراسة:

تشهد المدن الفلسطينية تغيرات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية تختلف في أسبابها نظراً لفترات الحكم المختلفة التي خضعت لها. واللافت في الأمر أن هذه التغيرات جاءت بطريقة مغايرة لما هو مألوف خلال فترة الحكمين البريطاني والإسرائيلي اللذين عملا على إحداث تغييرات تخدم المصالح الاستعمارية، أما اليوم – ومع السيطرة النسبية على المدن الفلسطينية – لا بد من إجراء تغييرات تهدف إلى تحقيق أهداف وطنية تتمثل في التنمية والتطوير.

منطقة الدراسة:

تنحصر منطقة الدراسة في المدن الثلاث: الخليل، ورام الله والبيرة، ونابلس، وهي مدن مقامة في منطقة الضفة الغربية التي تعتبر جزءاً من فلسطين التاريخية(خريطة 1).

أهداف الدراسة:

1- تعرف واقع التحضر في المدن الفلسطينية داخل الضفة الغربية، وإظهار هذا الواقع من خلال الأرقام والنسب.

2- تسليط الضوء على أهم العوامل التي أسهمت في عملية التحضر داخل مدن الضفة الغربية.

3- توضيح أثر عملية التحضر على المدن في الضفة الغربية.

خريطة (1)

منطقة الدراسة بالنسبة إلى باقي المدن في الضفة الغربية

4- تقسيم عملية التحضر في مدن الضفة الغربية إلى مراحل.

5- محاولة الوصول إلى مستقبل عملية التحضر في مدن الضفة الغربية.

مسوغات الدراسة:

1- أدى استقرار السلطة الوطنية الفلسطينية في مدن الضفة الغربية إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية والمشروعات التنموية في المدن؛ الأمر الذي أدى إلى:

أ- حدوث هجرة داخلية إلى المدن في الضفة الغربية؛ مما سيسهم في إحداث تغييرات في البيئة الحضرية.

ب- ارتفاع معدلات الاستثمار في المدن.

جـ- كثافة النشاط العمراني المتمثل في عمليات البناء والتشييد.

2- قلة الدراسات التي تناولت عملية التحضر في المدن الفلسطينية.

3- جميع الدراسات التي تناولت ظاهرة التحضر في الوطن العربي لم تشر إلى هذه الظاهرة في الضفة الغربية، واكتفت بوضع ملاحظة مفادها أنه لا توجد معلومات عن المنطقة.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التقليدي في تتبع التطور العددي للسكان داخل المناطق الحضرية في منطقة الدراسة، ودراسة التطور الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي لمعرفة تأثيرها على عملية التحضر، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الاستنتاجي الذي استخدم في تحليل مستقبل عملية التحضر واستنتاجه، وكذلك الاعتماد على الإحصاءات العامة التي تناولت السكان في المدن، وكذلك الإحصاءات الرسمية الصادرة عن التعداد السكاني الذي أجري من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

نبذة جغرافية عن منطقة الدراسة:

مدينة الخليل: تقع مدينة الخليل في الجهة الجنوبية للضفة الغربية، ويراوح ارتفاعها بين 800م و 1020 م عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها الكلية 74400 دونم، منها 14950 دونماً مساحة مبنية، ويبلغ عدد المباني 14494 مبنى، وعدد الوحدات السكنية 24059 وحدة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

مدينة نابلس: تقع مدينة نابلس في الجهة الشمالية للضفة الغربية، وتبلغ مساحتها الكلية 1078 دونماً، ومساحة المنطقة المبنية فيها 4833 دونماً، وتبلغ كمية الأمطار فيها قرابة 700 ملم، ويوجد في المدينة 8746 مبنى، وعدد الوحدات السكنية 21571 وحدة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

مدينة رام الله: تقع مدينة رام الله في الجزء الأوسط من الضفة الغربية، وترتفع 850 م عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها الكلية 14706 دونمات، وتشكل المساحة المبنية 4959 دونماً، وتحيط بها كل من أبو قش وصردا والبيرة ورافات وبيتونيا وعين قينيا والمزرعة القبلية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

مدينة البيرة: تقع مدينة البيرة إلى الشرق من مدينة رام الله، وترتفع 870 متراً عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها الكلية 22045 دونماً، وتبلغ مساحة المنطقة المبنية فيها 8500 دونم، ويبلغ عدد المباني فيها 3150 مبنى، منها 7610 وحدات سكنية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

سبقت الإشارة إلى أن الباحث تناول مدينتي رام الله والبيرة كمدينة واحدة؛ نظراً للتواصل والاندماج الحاصل بين المدينتين من ناحية عمرانية ووظيفية.

السكان في محافظة الخليل ومحافظة نابلس ورام الله والبيرة بحسب نوع التجمع:

بلغ عدد التجمعات السكانية في محافظة الخليل 92 تجمعاً، منها 20 تجمعاً حضرياً و70 تجمعاً ريفياً إضافة إلى مخيمين، وبذلك تبلغ نسبة السكان الحضر في المحافظة 21,7% من مجموع السكان داخل التجمعات السكنية في المحافظة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007). في حين بلغ عدد التجمعات السكنية في محافظة نابلس 64 تجمعاً، منها 8 تجمعات حضرية، و53 تجمعاً ريفياً بالإضافة إلى ثلاثة مخيمات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007). وبذلك فإن التجمعات الحضرية تشكل ما نسبته 12,5 % من مجموع السكان في المحافظة. وتضم محافظة رام الله والبيرة 75 تجمعاً سكنياً، ويبلغ عدد التجمعات الحضرية 14 تجمعاً، في حين يوجد 56 تجمعاً ريفياً وخمسة مخيمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007). وبذلك فإن نسبة السكان الحضر في المحافظة تبلغ 18,6 % من مجموع التجمعات في المحافظة، انظر الخريطة (2).

التركيب العمري والنوعي لمدن الخليل ونابلس ورام الله والبيرة:

يلاحظ من خلال الأهرامات السكانية ارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية من (0–19)، وهذا يعني أن المدن موضع الدراسة ترتفع فيها نسبة المواليد، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية (+65)، ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الصحية وتحسن مستوى الخدمات المقدمة لكبار السن في هذه المدن، وهذا الأمر من شأنه أن يعمل على زيادة أعداد السكان وارتفاع نسبة السكان الحضر في الضفة الغربية.

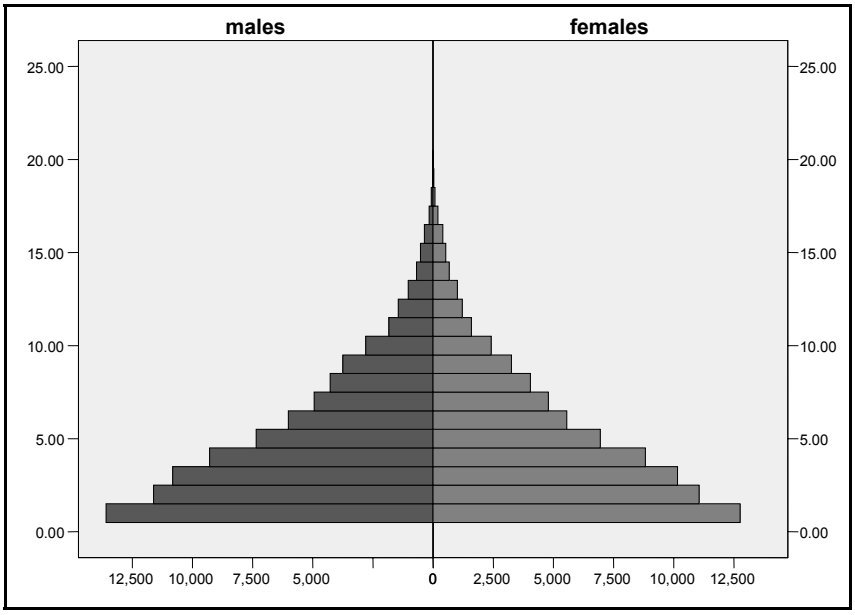

شكل (1): الهرم السكاني لمدينة الخليل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية، مدينة الخليل، 2007.

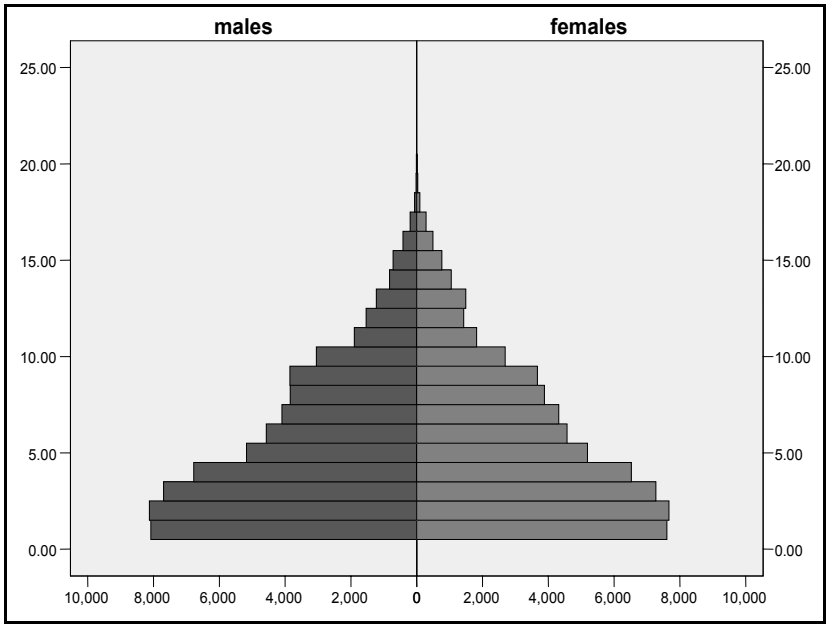

شكل (2): الهرم السكاني لمدينة نابلس

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية، مدينة نابلس، 2007.

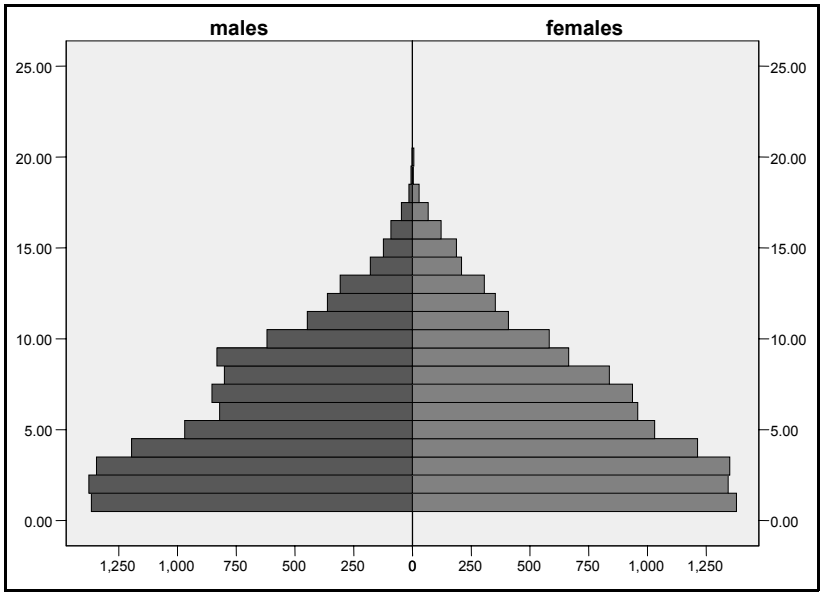

شكل (3): الهرم السكاني لمدينة رام الله

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية، مدينة رام، 2007.

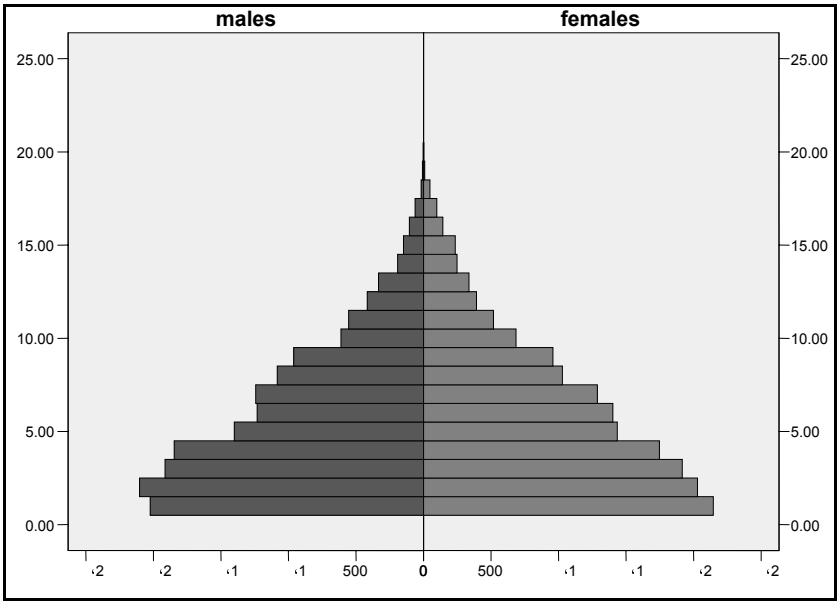

شكل (4): الهرم السكاني لمدينة البيرة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية، البيرة، 2007.

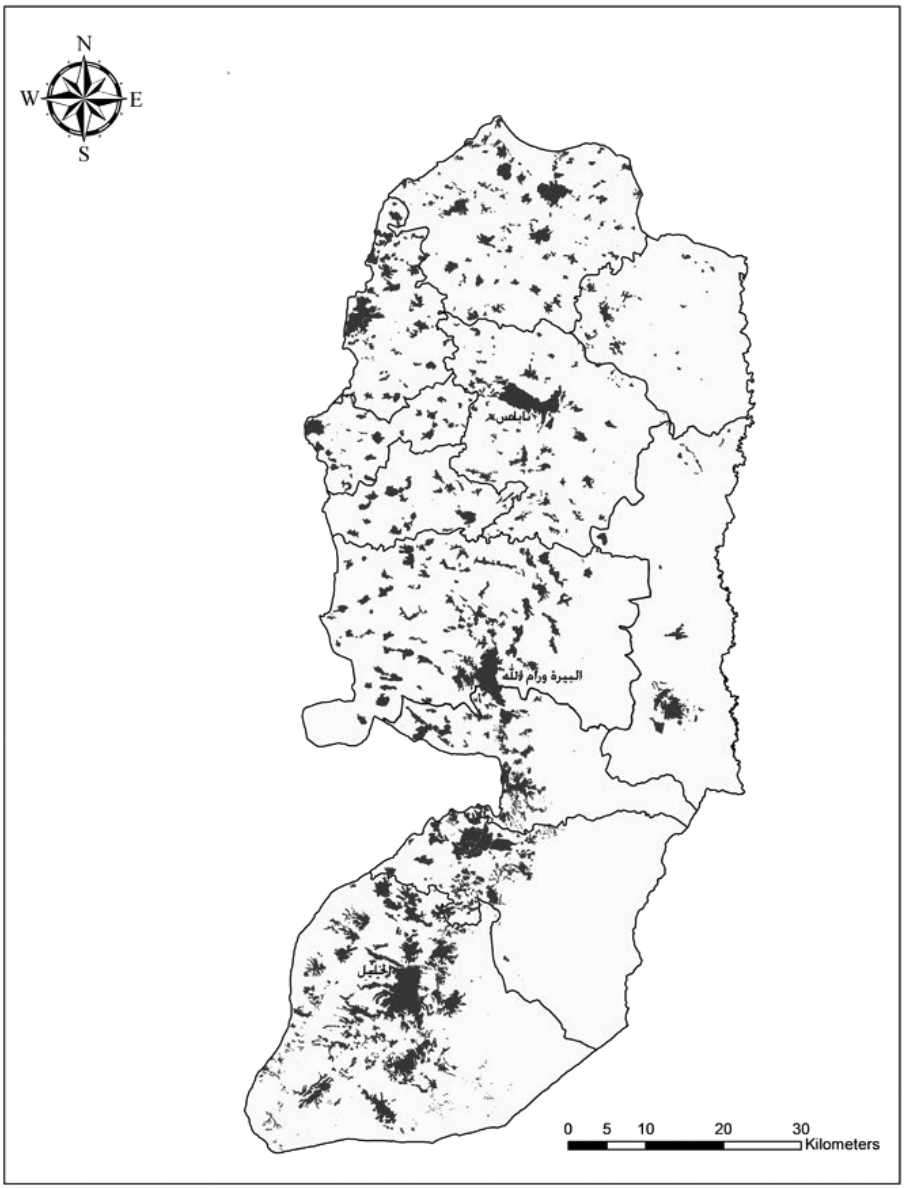

خريطة (2): توزع المستوطنات البشرية في الضفة الغربية

الدراسات السابقة:

إن موضوع التحضر أثري بكثير من الدراسات سواء في العالم العربي أو الغربي، إلا أن المدينة الفلسطينية لم تحظ بكثير من الدراسات على الرغم من قدم الظاهرة الحضرية فيها، ومن الدراسات التي تناولت موضوع التحضر داخل المدينة العربية الفلسطينية:

1- خصائص التحضر وعلاقته بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي" دراسة تحليلية لمدينة نابلس": (علاء صلاح، 2006).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود تباين بنسب مختلفة بين الأحياء في منطقة الدراسة من حيث التحضر والتطور، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة والحي، ودخل الأسرة ومساحة المسكن، وكذلك وجود اختلاف في المستويات التعليمية بين الأحياء المختلفة في منطقة الدراسة.

2- خصائص التحضر وعلاقته بالبيئة الحضرية المبنية" حالة دراسية مدينة طولكرم": (عاصم خميس، 2003).

تناولت الدراسة علاقة الخصائص الحضرية بالبيئة الحضرية المبنية في مدينة طولكرم، استعرض خلالها أهم الأبعاد والخصائص التي أدت دوراً كبيراً في إكساب المنطقة خصائص ريفية أو حضرية، وأظهرت الدراسة الأبعاد التي أدت دوراً مهماً في عملية التحضر التي كان لها أثر على البيئة الحضرية المبنية، مع تناولها لدور البعد الاقتصادي في عملية التحضر، بالإضافة إلى البعد التعليمي، وبعد صلة القرابة، والبعد الديمغرافي والبيئي.

3- الاكتظاظ السكاني وأثره على المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس: (فادية المصري، 2002).

ركزت الدراسة على بيان دور الاكتظاظ السكاني داخل المساكن، والمنطقة السكنية الواحدة وأثر ذلك على إحداث مشكلات اجتماعية داخل الأسرة، أو في البيئة المحيطة، كما تناولت التركيب السكاني بشقيه النوعي والعمري، ودراسة خصائص المسكن.

على الرغم من الدراسات السابقة، فإنه لا توجد دراسة تناولت عملية التحضر في المدن داخل الضفة الغربية حاولت توضيح العوامل التي أدت دوراً في عملية

التحضر، وبيان مقدار تأثيرها والفترة التي أثرت فيها، آملاً أن تضيف هذه الدراسة جزءاً يسيراً لهذا الموضوع.

مدخل تاريخي عن التحضر في الوطن العربي بشكل عام وفلسطين بشكل خاص:

يعتبر التحضر من الظواهر البشرية العالمية، التي تنامت وتعاظمت نتيجة للثورة الصناعية التي قامت في المدن بشكل رئيس، مرتكزة بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية في تلك المدن، في حين نرى أن التحضر سبق عملية التنمية الاقتصادية في مدن الوطن العربي، وبذلك تحولت إلى مدن مستهلكة غير منتجة(علي فاعور، 2004). هذا الأمر يدفع بحدوث زيادة سكانية داخل المناطق الحضرية بعيدة كل البعد عن التنمية (Li Zhang,2008).

وتعد المنطقة العربية من المناطق الأولى في العالم التي حضنت المدن إن لم تكن السباقة في ذلك؛ مما يؤكد انتشار الظاهرة الحضرية فيها منذ زمن بعيد يعود إلى ما قبل الألف السادس قبل الميلاد(جمال حمدان، 1964). ومنذ ذلك الوقت أصبحت عملية التحضر من أهم الظواهر التي تؤثر على مدن الوطن العربي، وهذه العملية لا تعني الزيادة السكانية في المدن فقط، وإنما هي عملية متعددة العناصر والمدخلات، ويصحبها تغير ديمغرافي، وسياسي وثقافي، واجتماعي، بالإضافة إلى التغير التقني. كل هذه المتغيرات تؤثر على النظم الحضرية بصورة سلبية في أغلب الأحيان؛ مما يتسبب في ظهور مشكلات حضرية كثيرة (كايد أبو صبحة، 2003).

يشهد الوطن العربي في هذه الفترة نمواً سكانياً متسارعاً فاق مثيله في دول العالم خلال السبعين عاماً الماضية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1)
تطور نسبة الزيادة السكانية في العالم العربي بين عامي 1950–2010

الفترة	1950	1970	1990	1995	2000	2010
نسبة النمو	3,01	3,35	4,19	4,41	4,65	5,17

المصدر: علي فاعور، 2004. ص55.

يتضح من جدول (1) أن الزيادة المتسارعة في أعداد السكان في الوطن العربي، أدت – بدورها – إلى حدوث طوفان من الهجرة من مناطق الأرياف

والمناطق الصحراوية إلى المدن نظراً للتفاوت الاقتصادي الكبير في داخل المدن، الذي صاحبه تفوق اجتماعي وخدماتي فيها أيضاً؛ مما تسبب في حدوث ثورة من التحضر داخل الوطن العربي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التحضر – كما أشير سابقاً – لا يعتبر من الأمور التي يتفرد بها العالم العربي دون غيره، وإنما نمطه المتسارع هو ما يميزه عن باقي أنماط التحضر في العالم.

وقد شهد المجتمع الفلسطيني داخل الضفة الغربية تغيرات كثيرة أسهمت في تسارع عملية تحوله من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري؛ ففي بداية الخمسينيات شكل سكان المدن نسبة لا تتجاوز 35% من إجمالي عدد السكان، وقد ساعدت عدة عوامل على تحوله، منها:

العامل السياسي: إن خضوع مناطق الضفة الغربية لفترات حكم مختلفة أسهم في تغيير عدد سكان المدن تارة بالزيادة وتارة أخرى بالنقصان؛ فالاحتلال البريطاني، ومن بعده فترة الحكم الأردنية اتخذت من المدن داخل الضفة الغربية مراكز إدارية أسهمت في تركز الخدمات الإدارية؛ الأمر الذي جعل هذه المدن تقوم بوظائف إدارية عملت على جذب السكان للعمل في داخلها؛ مما زاد من أعداد السكان فيها، في حين شهدت فترة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية ومدنها تناقصاً في أعداد السكان داخل مدن الضفة الغربية نتيجة هجرة كثير منهم إلى الدول العربية المجاورة، وبخاصة المملكة الأردنية الهاشمية. فمدينة نابلس وحدها نزح منها قرابة 9 آلاف نسمة (منظمة التحرير الفلسطينية، 1990).

التحضر في مدن الضفة الغربية (الخليل، نابلس، رام الله والبيرة):

يركز هذا الجزء من البحث على المدن الثلاث، ويهدف إلى تعرف تطور أعداد السكان فيها، مقسماً هذا التطور إلى فترتين: الفترة القديمة التي تمتد من بداية عام 1920 إلى عام 1994؛ أي الفترة التي شهدت الاحتلال البريطاني، وفترة الحكم الأردنية والاحتلال الإسرائيلي، والفترة الحديثة التي تمتد من عام 1994 إلى عام 2010، وهي الفترة التي شهدت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وقدومها، وخلالها سيتم التركيز على التطور التاريخي للسكان داخل المدن اعتماداً على الإحصاءات من المراجع والمصادر المختلفة، بالإضافة إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري عامي 1997 و2007، محاولاً استعراض الأسباب والعوامل التي أسهمت في ظاهرة التحضر خلال الفترتين.

التحضر في مدن الخليل، نابلس، رام الله والبيرة خلال الفترة القديمة الممتدة بين عامي 1920– 1994:

خلال هذه الفترة سيتناول تطور أعداد السكان في المدن الثلاث، ومن ثم تعرف نسبة النمو السنوية للسكان الحضر.

1– تطور أعداد السكان في المدن الثلاث:

جدول (2)
تطور أعداد السكان في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة خلال الفترة 1922–1985

المدينة	السنة	أعداد السكان	المدينة	السنة	أعداد السكان	المدينة	السنة	أعداد السكان
الخليل (1)	1922	10000	نابلس (2)	1922	15947	رام الله (3)	1922	4582
	1931	17531		1931	17418		1931	6578
	1952	35983		1945	23250		1945	8000
	1961	37868		1961	45980		1961	29269
	1985	70000		1967	44000		1980	45000
				1980	60000			

المصدر: (1)+(2)منظمة التحرير الفلسطينية1990.
(3) محمد الخطيب.2009،

من خلال جدول (2) أمكن تعرف نسبة النمو السنوية للسكان الحضر* خلال هذه الفترة.

* نسبة النمو السنوية للسكان تساوي التغير المئوي للسكان مقسماً على عدد السنوات بين التعدادين.

2- نسبة النمو السنوية للسكان الحضر في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة خلال الفترة القديمة:

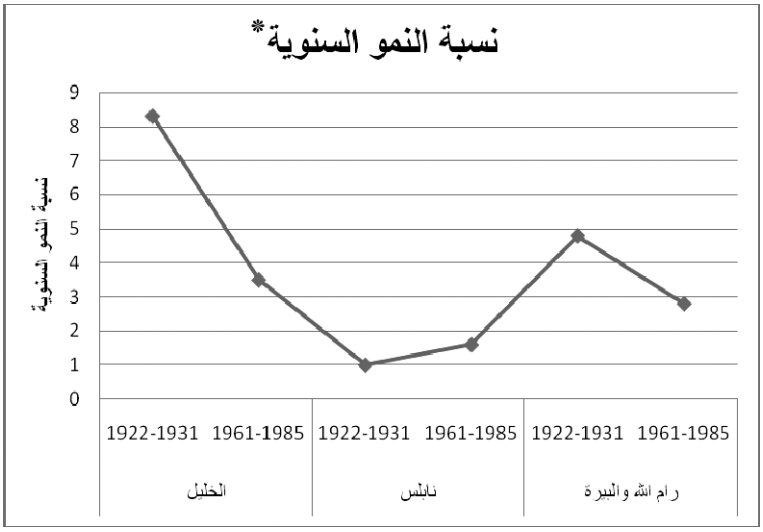

شكل (5): نسبة النمو السنوية للسكان الحضر في مدن الخليل، نابلس، رام الله والبيرة في سنوات مختارة

* نسبة النمو السنوية من حساب الباحث.

يلاحظ أن نسبة النمو السنوية للسكان في مدينة الخليل أعلى من باقي المدن خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1922–1931، ويرجع ذلك إلى كون المدينة ضمت أكثر من ربع سكان وحدتها الإدارية (القضاء، أو اللواء، أو المحافظة في تلك الفترة)؛ هذا الأمر أسهم في تركز السكان داخل المدينة نظراً للوظيفة الإدارية التي كانت تقوم بها، ومن ثم أخذت نسبة نمو سكان المدينة بالتراجع إلى أن وصلت إلى 3,5% في الفترة الممتدة بين عامي 1961–1985، ويعود ذلك إلى التطور الذي حصل في التجمعات السكانية المحيطة بها ولا سيما التطور في المجالين الخدماتي والإداري.

أما في مدينة نابلس فيلاحظ انخفاض نسبة النمو السنوية للسكان بين الفترة الممتدة من 1922–1931، ويعود ذلك إلى عمليات التجنيد التي سبق أن شهدتها المدينة خلال الحرب العالمية الأولى؛ حيث جند عدد كبير من الشباب، وفي أواخر هذه الفترة بقيت نسبة النمو السنوية منخفضة نظراً للهجرة التي شهدتها المدينة

بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ويقدر عدد المهاجرين من سكان المدينة بما يقرب من 9000 شخص (منظمة التحرير الفلسطينية، 1990).

لم يختلف الحال كثيراً في مدينة رام الله والبيرة من حيث الأسباب التي أدت إلى اختلاف نسبة النمو السنوية؛ إذ إن تحويل مدينة رام الله إلى بلدة وتعيين مدير ناحية لها عام 1908 أهلها للقيام بوظيفة إدارية، بالإضافة إلى عمليات الهجرة الداخلية التي شهدتها المدينة من قبل السكان المسيحيين الموجودين في فلسطين؛ كونها شكلت مركزاً سكانياً حضرياً نظراً لتركيبهم الديني، ومن المعروف أن المدينة – في تلك الفترة – كان يسكنها أغلبية مسيحية، أضف إلى ذلك قيام الحكومة العثمانية في نهاية حكمها بوصلها مع مدينة القدس. هذه الأسباب سابقة الذكر أسهمت – مجتمعة – في ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان ليصل إلى 4,8% في بداية هذه المرحلة.

وكما كان للهجرة دور كبير في ارتفاع نسبة النمو السكاني السنوي في المدينة في بداية الفترة القديمة، كان لها الدور نفسه في تراجع نسبة النمو السنوية التي وصلت إلى 2,8 في نهاية هذه الفترة، وتشير الإحصاءات إلى حدوث هجرة داخلية واسعة من المدينة في منتصف الخمسينيات، والجدير ذكره أن المدينة لم تستطع الحفاظ على هذا المعدل لولا حدوث عدد من الهجرات الداخلية إلى المدينة بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967؛ الأمر الذي أدى إلى تهجير عدد كبير من السكان، وتحديداً من ثلاث قرى هي: يالو، وبيت نوبا، وعمواس واستقرارهم في المدينة (إبراهيم نيروز، 2004). ونظراً للظروف السياسية القائمة لم تتوافر أي إحصاءات عن المدينة خلال النصف الثاني من الثمانينيات حتى بداية التسعينيات.

3- نسبة السكان الحضر في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة من إجمالي سكان الضفة الغربية:

تفاوتت نسبة سكان الحضر من إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية، كما هو مبين في جدول (3):

جدول (3)
نسبة السكان الحضر في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة من إجمالي سكان الضفة الغربية خلال الفترة القديمة من 1922–1980

المدينة	السنة(1)	نسبة سكان المدينة إلى سكان الضفة الغربية	عدد سكان الضفة الغربية(2)
الخليل	1922	3,9	257500
	1931	5,4	322200
	1952	4,8	742300
	1961	4,7	805400
	1985	7,5	929000
نابلس	1922	6	257500
	1931	5,4	322200
	1952	3,1	742300
	1961	5,7	805400
	1980	4,7	929000
رام الله	1922	1,8	257500
	1931	2	322200
	1952	1	742300
	1961	3,6	805400
	1980	4,8	929000

(1) ميرون بنفينستي، 1987.
(2) اعتماداً على المعلومات في جدول 1.
نسبة النمو السنوية من حساب الباحث.

يتضح من جدول (3) أن نسبة سكان المدن الثلاث عام 1922 بلغت 11,7% من إجمالي عدد سكان الضفة الغربية، مع تصدر مدينة نابلس بنسبة 6%، ويعود هذا إلى الحجم السكاني الكبير نسبياً لمدينة نابلس في تلك الفترة؛ إذ بلغ عدد سكانها

15947 نسمة، يليها مدينة الخليل 10000 نسمة، ومدينة رام الله والبيرة 4582 نسمة؛ مما يشير إلى أن حجم المدينة سكانياً كان العامل الرئيس في ارتفاع نسبة التحضر، نظراً لما يشكله من نقطة جذب للسكان، ويلاحظ تساوي نسبة السكان الحضر في مدينتي نابلس والخليل عام 1931؛ كون المدينتين تساوتا في عدد السكان.

وشهدت مدينتا رام الله والبيرة – ولاسيما مدينة رام الله – ارتفاعاً في نسبة السكان الحضر عام 1980؛ إذ بلغت 8,4%، وهي أعلى بقليل من مدينة نابلس في الفترة نفسها، علماً أن مدينة نابلس كانت أكبر من حيث الحجم السكاني بنحو 15 ألف نسمة، ويعود ذلك الأمر إلى عامل الهجرة التي شهدتها مدينة رام الله إلى أمريكا الشمالية والجنوبية؛ مما ترتب عليه تحسن المستوى المعيشي لسكان المهاجرين الذين قاموا بدورهم باستثمار أموال كبيرة في المدينة؛ وهو ما عمل على إحداث تطور اقتصادي، ومن ثم أوجد بيئة حضرية جاذبة للسكان من داخل محافظة رام الله والبيرة، ومن المحافظات الأخرى، بالإضافة إلى أن المجتمع الحضري في مدينة رام الله اختلف عن باقي المجتمعات الحضرية بأنه مجتمع ليبرالي وأكثر انفتاحاً من المجتمعات الحضرية الأخرى داخل الضفة الغربية.

4– ملامح التحضر وخصائصه في مدن الخليل، نابلس، رام الله والبيرة خلال الفترة القديمة:

من خلال العرض السابق لموضوع التحضر في المدن الثلاث في الفترة القديمة يمكن استنتاج أمور عدة، منها:

– اختلاف الأسباب المسؤولة عن عملية التحضر مع اختلال الفترة الزمنية.

– أدى العامل السياسي دوراً فعالاً في عملية التحضر داخل مدن الضفة الغربية في أكثر من مدة زمنية، وبأكثر من طريقة؛ فالاحتلال البريطاني أثر على سكان مدينة نابلس من خلال إحداث نقص سكاني ارتبط بالفئة العمرية الشابة، في حين أثر الاحتلال الإسرائيلي على سكان المدينة نفسها بطريقة عددية تمثلت في الهجرة الجماعية التي شملت جميع الفئات السكانية.

– كان للوظيفة التي تقوم بها المدن في الضفة الغربية دور في عملية التحضر وتطورها وتحديداً الوظيفة الإدارية، علماً بأنها أثرت على مدينتي الخليل ورام الله أكثر من تأثيرها بمدينة نابلس، وكان هذا التأثير في بداية الفترة القديمة من التحضر.

– كان للتركيب الديني للسكان دور في عملية التحضر، واقتصر هذا الدور على مدينة رام الله.

– أسهم موقع المدينة بالنسبة إلى مدينة القدس أولاً وللضفة الغربية ثانياً، في تطور عملية التحضر، فالموقع الحضري الأقرب إلى مدينة القدس كان أكثر من حيث عملية التحضر.

– أدت الهجرة بنوعيها: الداخلية والخارجية دوراً مميزاً في عملية التحضر داخل مدن الضفة الغربية، وكان لها تأثير واضح بعدة صور، فالهجرة الداخلية إلى المدن عام 1948 أسهمت في زيادة عدد السكان الحضر، ثم تلاها هجرة أخرى عام 1967 عملت بصورة عكسية للهجرة الأولى، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هجرة الفلسطينيين من المناطق التي احتلت عام 1948، ومن ثم استقرارهم في المدن داخل ما يعرف بالمخيمات كان لها تأثير أكبر من الهجرة التي شهدتها المدن عام 1967، فالمخيمات أصبحت جزءاً من الحيز العمراني للمدن، وأصبح هناك تداخل بين السكان اللاجئين والسكان الأصليين في المدن على الرغم من أنه إلى يومنا هذا تعامل المخيمات داخل المدن على أنها مراكز عمرانية مؤقتة؛ بحيث تعد بيانات سكانية وديمغرافية خاصة بها، ولا تعامل كجزء من المجتمع الحضري، وهذا مرده إلى أن قضية اللاجئين هي قضية وطنية، وهذا من الأمور المتفق عليها، إلا أنه لا يمكن تجاهل بعض الحقائق، منها أن عدداً كبيراً من اللاجئين ميسوري الحال لم يعيشوا في المخيمات لفترة طويلة بل قاموا بشراء الأراضي داخل المدن واستقروا فيها، بالإضافة إلى اعتمادهم على الخدمات والوظائف التي توفرها المدينة نظراً لعدم توافرها داخل المخيمات.

– إن نسبة السكان الحضر في هذه الفترة لم تتجاوز 30%، بمتوسط قدره 26% في المدن الثلاث.

التحضر في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة خلال الفترة الحديثة الممتدة بين عامي 1994–2010:

سيعتمد على الإحصاءات الصادرة عن التعداد العام الذي أجري عامي 1997و2007؛ كونها تعد الإحصاءات الرسمية الوحيدة الموجودة التي يمكن الاعتماد

عليها، بالإضافة إلى التقديرات السكانية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى عام 2010.

1- تطور أعداد السكان في المدن الثلاث:

جدول (4)
تطور أعداد السكان في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة خلال الفترة 1997-2010

المدينة	السنة	عدد السكان
الخليل	1997[1]	119401
	2007[2]	160702
	2008	166092
	2009	171653
	2010	177387
نابلس	1997[3]	100231
	2007[4]	124780
	2008	127699
	2009	130676
	2010	133715
رام الله	1997[5]	45387
	2007[6]	64782
	2008	66710
	2009	68790
	2010	70724

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام.2000،
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في محافظة الخليل.2010،
(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية مدينة نابلس.2002،
(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في محافظة نابلس.2010،
(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية مدينة رام الله.2002،
(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في محافظة رام الله.2010،

يوضح جدول (4) التطور العددي لسكان المدن الثلاث خلال الفترة الحديثة، ومن خلاله يمكن تعرف نسبة النمو السنوية للسكان الحضر على النحو الآتي:

2- نسبة النمو السنوية للسكان الحضر في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة خلال الفترة الحديثة:

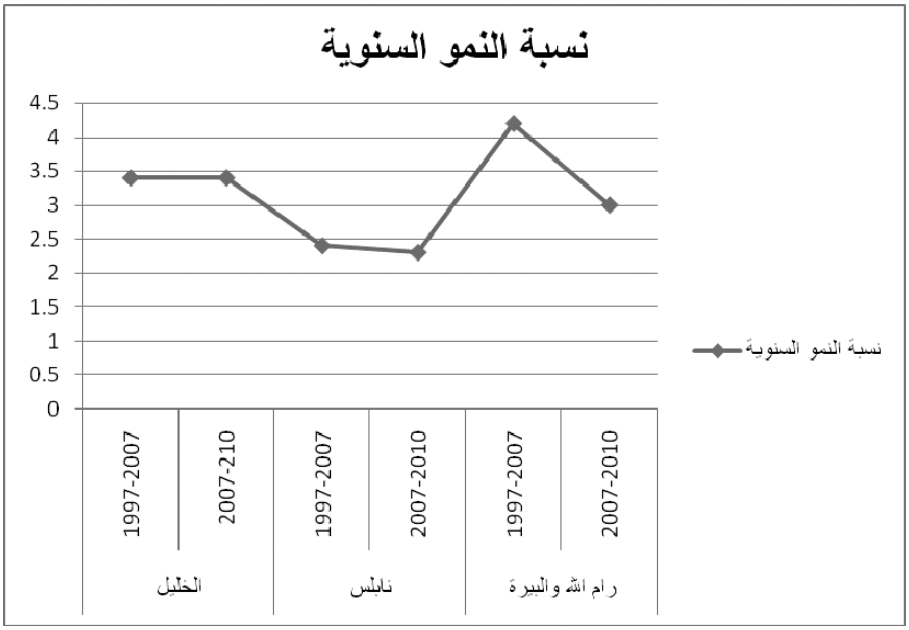

شكل (6): نسبة النمو السنوية للسكان الحضر في مدن الخليل، نابلس، رام الله والبيرة في سنوات مختارة خلال المرحلة الحديثة

يلاحظ من شكل (6) أن نسبة النمو السنوية للسكان الحضر في مدينة الخليل قد انخفضت إلى 3,4% خلال الفترة الحديثة، ويعود ذلك إلى فقدان المدينة أهميتها المركزية والوظيفية لصالح مدينة رام الله التي وصلت فيها نسبة النمو السنوية إلى 4,2% و 3% خلال الفترة 1997–2007 والفترة 2007–2010 على التوالي، ويرجع ذلك إلى الدور المركزي والوظيفي الذي تبوأته المدينة نظراً لاستقرار السلطة الوطنية الفلسطينية فيها، واتخاذها مقراً لإدارتها؛ الأمر الذي عمل على تركيز

المؤسسات الإدارية؛ مما فتح المجال لعدد كبير من الوظائف التي عملت بدورها على اجتذاب السكان للإقامة في المدينة.

3- نسبة السكان الحضر في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة من إجمالي سكان الضفة الغربية:

جدول (5)
نسبة السكان الحضر في مدن الخليل، نابلس، رام الله والبيرة من اجمالي عدد سكان الضفة الغربية خلال الفترة الحديثة

المدينة	السنة[1]	نسبة سكان المدينة إلى سكان الضفة الغربية	عدد سكان الضفة الغربية[2]
الخليل	1997	6,6	1787562
	2007	5,8	2730750
	2010	5,7	3067120
نابلس	1997	5,6	1787562
	2007	4,5	2730750
	2010	4,4	3067120
رام الله	1997	2,5	1787562
	2007	2,3	2730750
	2010	2,3	3067120

(1) اعتماداً على المعلومات الموجودة في جدول 4.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2000، نسبة النمو السنوية من حساب الباحث.

بلغت نسبة سكان المدن الثلاث عام 1997، و2007، و2010 (14,7%، 12,6%، 12,3%) على التوالي من إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية، وخلال هذه الفترة من التحضر يلاحظ انخفاض نسبة السكان الحضر من إجمالي سكان الضفة الغربية بشكل عام، مع ارتفاع نسبة الانخفاض بين عامي 1997 و2007 بالنسبة إلى مدينتي الخليل ونابلس، وانخفاض النسبة الخاصة بمدينة رام الله، ومن ثم عاد

الانخفاض ليصبح انخفاضاً بسيطاً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007، و 2010، ويعود السبب وراء ارتفاع نسبة الانخفاض في سكان مدينتي الخليل ونابلس إلى الوضع السياسي الذي شهدته الضفة الغربية المتمثل في الإغلاق العسكري المحكم على المدينتين، في المقابل كان الإغلاق أقل وطأة على مدينة رام الله؛ أي أن العامل الذي تحكم في نسبة السكان الحضر خلال هذه الفترة يعود إلى العامل السياسي مقارنة بالعامل السكاني الذي كان وراء ارتفاع نسبة سكان الحضر في الضفة الغربية خلال الفترة القديمة.

4- ملامح التحضر وخصائصه في مدن الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة خلال الفترة الحديثة:

- إن عملية التحضر في هذه المرحلة كانت نتاجاً لتطور الوظيفة، وتحديداً في مدينة رام الله والبيرة.

- أدى العامل السياسي في هذه المرحلة تأثيراً سلبياً بعكس ما أداه من دور إيجابي في المرحلة الأولى، الذي تمثل في زيادة عملية التحضر.

- تراجعت نسبة السكان الحضر في المدن الثلاث خلال هذه المرحلة، ويعود ذلك إلى الخطط التنموية التي بدأت تعطي نتائجها في المدن الأخرى، وينطبق الحال على البلدات والقرى داخل النظام العمراني في الضفة الغربية؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة سكان الحضر في المدن الثلاث باعتبارها المدن المركزية في شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها.

مستقبل التحضر في مدن الخليل، و نابلس، ورام الله والبيرة:

تشير الدراسات إلى أن المنطقة العربية سائرة بسرعة نحو التحضر؛ فمن المتوقع أن ترتفع نسبة سكان المدن في الوطن العربي عام 2025 إلى 68% (علي فاعور، 2004). ويبدو أن منطقة الضفة الغربية، سوف تحظى بخصوصية في هذا الشأن، كما هو الحال في خصوصيتها السياسية المتمثلة في الاحتلال الجاثم فوق أراضيها، وهذا الأمر ينطبق على التحضر فيها، فمن خلال الدراسة يتضح أن نسبة التحضر سوف تتراجع في المدن الرئيسة داخل الضفة الغربية، وفي المقابل سوف تزيد هذه النسبة بطريقة أفقية، إذا ما قورنت بنسبة السكان الحضر داخل مدن الوطن العربي التي سوف تزيد بطريقة رأسية، ويعود ذلك إلى أسباب عدة:

1- صغر حجم المدن الفلسطينية المركزية مقارنة بالمدن المركزية العربية؛ فكما هو معروف إن حجم المدن يعد عاملاً أساسياً في زيادة أعداد السكان فيها، كما هو الحال في مدن مثل عمان والقاهرة؛ فالزيادة الطبيعية هي العامل الأساسي لزيادة حجم السكان فيها، في حين يعود السبب في ارتفاع نسبة السكان الحضر في مدن الضفة الغربية إلى وجود تيارات كبيرة من الهجرة الداخلية، وليس إلى النمو الطبيعي الناتج عن زيادة عدد السكان بطريقة طبيعية كما هو في المدن المركزية الكبرى في الوطن العربي، كما أسلفنا.

2- مساحة الضفة الغربية الصغيرة نسبياً؛ إذ تبلغ 5650كم2 (جامعة القدس القدس المفتوحة، 2009). وهذا يعني انتشار المراكز العمرانية الحضرية وغير الحضرية في مساحة صغيرة، وحجم التباعد المكاني قليل إلى درجة كبيرة؛ فالمسافة بين أبعد مدينة في جنوب الضفة الغربية وأبعد مدينة في شمالها يبلغ 171كم؛ أي لا تزيد على أربع ساعات (وزارة النقل والمواصلات، 2000). وهذا من شأنه إيجاد نوع من المرونة في التنقل بين المدن من ناحية، وبين المدن والبلدات والقرى من ناحية أخرى، ويمكّن السكان المستفيدين من الخدمات والوظائف الموجودة في المدن من العودة إلى مكان إقامتهم الأصلي، وهو ما يعني احتفاظ المدن بحجمها السكاني المعتاد، غير أن هذا لا يعني - بالضرورة - أن جميع السكان سيبقون في مكان سكنهم الأصلي بل سوف يكون هناك هجرة داخلية ولكنها لن تشكل فارقاً كبيراً في نسبة السكان الحضر في الضفة الغربية.

3- تشهد المدن في الضفة الغربية تغيرات اقتصادية كبيرة تتمثل في ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن سواء بهدف التملك أو الإيجار، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات المعيشة داخلها؛ الأمر الذي يشكل عامل طرد للسكان، وهذا من شأنه الحفاظ على نسبة سكان حضر قليلة؛ إذ إن معظم سكان الضفة الغربية من ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة.

4- إن المدن الفلسطينية داخل الضفة الغربية تعاني مشكلات ترتبط بإمكانية توسعها عمرانياً، وهذا ناتج من الوضع السياسي المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ مما سينعكس على إمكانية حدوث أي تطور وظيفي في المدن داخل الضفة الغربية يكون بمقدوره استيعاب السكان الوافدين إليها، ومن المعروف أن التطور الوظيفي وتحديداً الوظيفة الصناعية، والتجارية تشكل عامل الجذب الرئيس

للسكان للإقامة في المدن، وهذا يبدو واضحاً من خلال السياسات التخطيطية التي انتهجت من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ففي الآونة الأخيرة شهدت الضفة الغربية إقامة العديد من المناطق الصناعية والحرفية خارج المدن الرئيسة، وأقيمت في مناطق ريفية، هذا الأمر سيعزز من بقاء الحجم السكاني للمدن محدوداً إلى درجة كبيرة.

5- تشهد مناطق الضفة الغربية – وتحديداً المناطق الريفية – عمليات تنموية تتمثل في توفير الخدمات والبنية التحتية على اختلاف أنواعها، وهو ما قلل وسيقلل من الفجوة بين تلك المناطق والمدن في الضفة الغربية؛ مما سينعكس على حجم السكان وتوزعهم داخل المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

6- إن العديد من التجمعات السكانية في الضفة الغربية – وتحديداً البلدات – تمتاز بحجم سكاني مماثل لعدد السكان في بعض المدن، بل إنه في كثير من الأحيان يزيد حجمها السكاني على المدن، وبهذا الحجم تستطيع هذه التجمعات جذب الاستثمارات والمشاريع إليها؛ مما سيؤهلها للقيام بدور المدن الرئيسة، وأصبح بإمكان السكان في المناطق الريفية المحيطة تلقي الخدمات والحصول على فرص عمل بالقرب من أماكن وجودهم دون الحاجة إلى الذهاب أو الإقامة في المدن الأخرى، ففي الآونة الأخيرة أقيم العديد من المنشآت الاقتصادية والتجارية والخدماتية كالمراكز التعليمية والكليات داخل هذه التجمعات.

7- إن التركيب الاقتصادي للسكان في المناطق الريفية داخل الضفة الغربية يمتاز بخصوصية تتمثل في أنهم يملكون الكثير من الأملاك كالأراضي، والعقارات التي تربطهم بصورة كبيرة بمكان سكنهم الأصلي.

8- في النهاية لا بد من الإشارة إلى موضوع حساس يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في زيادة نسبة السكان الحضر أفقياً، كما ذكر سابقاً، في الضفة الغربية، وهو العامل السياسي والإداري؛ ففي حال شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية في تحويل البلدات ذات الحجم السكاني الكبير إلى مدن أو من خلال منحها مسمى إدارياً (بلدية) استعداداً لتحويلها إلى مدن، فإن ذلك سوف يؤدي – من دون شك – إلى ارتفاع نسبة السكان الحضر في الضفة الغربية.

نتائج الدراسة:

لقد سبق عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة في نهاية كل جزء بشكل مفصل، وسوف تعرض هنا بشكل موجز:

1- إن خضوع مناطق الضفة الغربية لفترات حكم مختلفة كان له أثر على السكان الحضر وعملية التحضر؛ حيث إنه أدى - في كثير من الأحيان - دوراً إيجابياً وآخر سلبياً.

2- إن الوظائف التي قامت بها مدن الضفة الغربية - وتحديداً الوظيفة الإدارية والتجارية - كان لها أثر كبير على عملية التحضر.

3- إن عمليات التخطيط الحضري كانت مغيبة إلى حد كبير جداً عن عملية التحضر، ولم يكن لها دور فيها خلال فترات الحكم المتتابعة التي خضعت لها مدن الضفة الغربية، وبقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 بدأت هذه العمليات تأخذ دورها في التأثير على عملية التحضر.

4- إن عملية التحضر في الضفة الغربية سوف تزيد بطريقة أفقية أكثر منها رأسية، وبمعنى آخر إن نسبة السكان الحضر سوف ترتفع على المستوى المكاني ولن تتركز داخل المدن.

5- احتكام عملية التحضر في مدن الضفة الغربية إلى الواقع السياسي مستقبلاً؛ مما يعني أن أي تغير سيحصل سوف يكون له نتائج وآثار مختلفة في المستقبل.

المراجع:

إبراهيم نيروز (2004). **رام الله: جغرافيا، تاريخ، حضارة.** رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، جامعة القدس المفتوحة (2009). **جغرافية فلسطين.** فلسطين.

جمال حمدان (1964). **المدينة العربية**، القاهرة: معهد الدراسات العربية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**، 1997: **مدينة الخليل.** رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997: مدينة نابلس**، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997: مدينة رام الله والبيرة.** رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (1).** رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). **التجمعات السكانية في محافظة الخليل حسب نوع التجمع وتقديرات أعداد السكان لسنوات مختارة.** رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2002). **النتائج النهائية**، مدينة رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2002). **النتائج النهائية**، مدينة نابلس .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في محافظة نابلس.** رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في محافظة رام الله والبيرة.** رام الله، فلسطين.

الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **دليل التجمعات السكانية، محافظة رام الله والبيرة.** فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **دليل التجمعات السكانية، محافظة نابلس،** فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية.** مدينة الخليل. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية.** مدينة نابلس. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية.** مدينة رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية،** مدينة البيرة. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007). **النتائج النهائية للتعداد، تقرير السكان، محافظة رام الله والبيرة،** فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007). **النتائج النهائية للتعداد، تقرير السكان، محافظة الخليل.** فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007). **النتائج النهائية للتعداد، تقرير السكان، محافظة نابلس،** فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **دليل التجمعات السكانية، محافظة الخليل.** فلسطين.

عاصم خميس (2003). خصائص التحضر وعلاقتها بالبنية الحضرية المبنية: حالة دراسية لمدينة طولكرم. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية.

علاء صلاح (2004). خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لمدينة نابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية.

علي فاعور (2004). **آفاق التحضر العربي**. بيروت: دار النهضة العربية.

فادية المصري (2002). الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية.

كايد أبو صبحة (2003). **جغرافيا المدن**. دار وائل للنشر: عمان.

محمد الخطيب (2009). مدينتا رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية.

منظمة التحرير الفلسطينية (1990). **موسوعة المدن الفلسطينية**. بيروت: دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

ميرون بنفينستي (1997). **الضفة الغربية وقطاع غزة: بيانات وحقائق أساسية**، ترجمة: ياسين جابر: دار الشروق للنشر والتوزيع.

وزارة النقل والمواصلات (2000). **نشرة دليل المسافات بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية**. فلسطين.

Zhang, Li (2008). *Conceptualizing China, urbanization under reforms,* Habiat International,32.

قدم في: يونيو 2011

أجيز في: يونيو 2012

Present Status of Urbanization in the Cities of Hebron, Nablus and Ramallah and Al-Bireh in the West Bank, Palestine between the Period 1922-2010

Mohammad Al-Khatib*

This study tries to shed some lights on the status of urbanization in the cities of the West Bank, Palestine. Urbanization processes have been affected by several factors such as the dominant political conditions in Palestine since 1948, the transformations of villages in urban centers, the absorptions of refugee camps by the expanding urban centers, and the socio-economic conditions of Palestinians.

By using the historical method, the study tackles the urbanization processes of three Palestinian urban centers and their rural proximities: Hebron, Nablus and Ramallah. The study is based on data mainly provided by the Palestinian Bureau of Statistics especially for the two censuses of 1997 and 2007.

The study has revealed that urbanization processes of the three urban areas are mainly horizontal, yet a vertical trend is also taking place. Furthermore, urbanization processes of the cities as well as other Palestinian cities are limited by the surrounding Israeli settlements, which have been taking place since 1967. Another new factor affecting Palestinian urbanization is the apartheid wall, which was recently built in the West Bank.

Keywords: Urbanization ,West Bank, Urban Population.

* Al-Quds University - Palestine